اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة

د. ابراهيم رسول هاني
جامعة القادسية
كلية الإدارة و الاقتصاد

د. كريم سالم الغالبي
جامعة القادسية
كلية الإدارة و الاقتصاد

المقدمة :(Introduction)

ان ماحصل في عالمنا اليوم من تغيرات هامة تطرح العديد من التحديات والفرص وتأتي ثورة المعلوماتية والاتصالات الالكترونية وعولمة الخدمات لتطرح زيادة في التنافس الدولي على مختلف الاصعدة .

كما تتعاظم اهمية المعرفة (Knowledge) ، في الاقتصاد حتى غدت سمة القرن الحادي والعشرين هي سمة الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-Based)اذ تدخل المعرفة كعنصر اساسي اكثر من تنمية قطاعات الانتاج والخدمات كافة اذ اصبح العامل الاكثر اهمية في عملية النمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية الحديثة (New

classical Theories) التي كانت تعتقد ان العملية التنافسية في ظل وجود العوامل التقليدية (العمل وراس المال) تكمن كل دوافع التقدم .

هذا التوجه في الاقتصاد الذي يقوم على إنتاج السلع والخدمات المبنية على المادة إلى السلع والخدمات المبنية على المعرفة ويؤدي إلى تغير في عمليات الإنتاج والتسويق .

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن التحول باتجاه اقتصاد قائم على المعرفة سيساهم في خلق فرصا للنمو الاقتصادي غير محدد نسبيا) .

ان الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على دور خلق المعرفة الجديدة وأهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة والكيفية التي تعمل بها في قيادة النمو الاقتصادي والياته من خلال أحدث نظريات النمو الاقتصادي في هذا المجال وحتى يمكن للبحث ان يكتسب منهجيته وجدنا من المناسب تضمين الدراسة المحاور آلاتية :-

أولا :- اقتصاد المعرفة : المفهوم والأبعاد .

ثانيا :- أهمية التحول إلى اقتصاد المعرفة .

ثالثا :-نظرية النمو الحديثة .

ثم خاتمة للبحث

أولا – اقتصاد المعرفة ، المفهوم والأبعاد :-

انتقل التوازن بين المعرفة والموارد بالنسبة للبلدان التي هي في طليعة الاقتصاد العالمي نحو المعرفة التي أصبحت العامل الأكثر أهمية في تحديد النمو والتطور اكثر من عوامل الإنتاج التقليدية المتمثلة بالعمل وراس المال فمعظم الاقتصاديات المتقدمة اليوم أساسها المعرفة وهي الاقتصادات التي

يلعب فيها نشوء واستثمار المعرفة دورا في خلق الثروة ، أي اقتصادات يحركها الإنتاج والتوزيع واستخدام المعرفة والمعلوماتية ، اقتصادات تتميز بزيادة إيقاع التغيرات التكنولوجية والاجتماعية مع الابتكار الذي يؤدي إلى إنتاجية أعلى وتطور المعلومات والمعرفة في كل القطاعات .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن كيف تبدو العلاقة التي تربط إدارة المعرفة وإدارة المعلومات ؟

نبدأ أولا بتعريف إدارة المعرفة بالقول إنها العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وأخيرا تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعد ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ قرارات حل المشكلات ، والتخطيط الاستراتيجي ، فيما تقتضي إدارة المعلومات الاهتمام بتحديد المعلومات المختلفة والتي هي بيانات تمت معالجتها لتعطي معنى وكذلك مراقبة حالة المعلومات والتأكد من كفايتها وسلامتها والتطوير المستمر لأنظمة تلك المعلومات [1] لذا فان التعامل مع الأشياء(البيانات والمعلومات) من اختصاص إدارة المعلومات .

لقد وفرت إدارة المعرفة الكثير من الفرص للمنظمات في المجتمعات المتقدمة لتحقيق تقدم تنافسي من خلال ابتكارها تكنولوجيا جديدة ووسائل إنتاج وأساليب عمل جديدة ساهمت في تخفيض التكاليف وبالتالي زادت الأرباح وكل ذلك أدى إلى خلق ما يسمى بصناعة المعرفة (Knowledge Industry).

ان حصر هذه المعارف بدقة وتحديد المصادر التي ستعتمد لاقتنائها ومدى اكتمالها ونضجها وانتشارها تشكل الأبعاد المهمة للمعرفة[2] . كما ينبغي

متابعة المستجدات العالمية في هذا المجال والتركيز على البحث والتطوير (Research and Development) بعده الجهد الموجه لتطوير هذه المعارف ولاسيماذ الضرورية للإنتاج .

ان من خصائص البضائع الاعتيادية والخدمات هي التنافس (Rival Goods)أي انه شخصا واحد فقط يمكنه اكتشافها وتصميمها، وتصبح مشاركتها مع مزيد من المستخدمين مجانية[٣] كما ان الذي ينتج المعرفة يجد انه من الصعب منع الآخرين من استخدامها وتؤمن بعض الوسائل مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية حماية لمنتج المعرفة .

إن المعنى لاقتصاد المعرفة هو انه ليس من طريقة بدائية للازدهار سوى جعل التعليم وإنتاج المعرفة خلالها ان يتحول إلى اقتصاد تعليمي ريعي فقط يستخدم التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة وإنما أيضا للاتصال مع الآخرين من اجل الإبداع . وهنا يأتي دور راس المال الفكري للمؤسسة كالمعرفة لدى العاملين والإبداع والقدرة العقلية والتنافسية ويوجد ألان دليل واضح على إن النصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة يفوق الحقيقة لموجوداتها المادية كالأبنية والمعدات فالموجودات المادية لشركة مايكروسوفت (Micro soft)تمثل جزء صغير جدا من تمويل السوق الخاص بها والفرق هو في رأسمالها الفكري .

أن الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge Based Economy) هو الذي يجعل اعتمادها بل المساهمة فيها جزءا أساسيا من أولوياتها وهو الذي يبني على إنتاجها واستهلاكها إذ تشكل المعرفة جزءا رئيسيا من ثروته ورفاهيته الاجتماعية فالتقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغيير السريع الذي

تحدثه في الاقتصاد يؤثران ليس فقط في درجة وسرعة النمو وإنما في نوعية حياة الإنسان .

ومن أهم الميزات الأساسية لاقتصاد المعرفة نذكر ما يلي[٤] :-

١. ترشيد الأنفاق العام وزيادة ما يخصص للمعرفة لاسيما في مجالات التعليم والبحث والتطوير والإبداع بالشكل الذي يزيد من القدرة التنافسية ويحقق الاستدامة اللازمة .
٢. مساهمة المؤسسات والشركات والعائلات في خلق راس مال أنساني مفيد للمجتمع ويجب أن تنصب الجهود الأساسية على الاعداد أي على التعليم بداءا من الابتدائي الى الاعلى .
٣. مساهمة الشركات في تأسيس اقتصاد المعرفة تمول جزءا من التعليم والتدريب لموظفيها بالشكل الذي يؤدي الى زيادة إنتاجيتهم .
٤. اعادة النظر في مناهج التعليم والتدريب والتربية وعلى كل المستويات بما يضمن مواكبة التغيرات الكبيرة والمستجدات العالمية والتأقلم معها .
٥. لابد من انشاء جسور فكرية بين ركائز المعرفة أي المدارس والجامعات والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة المعنية بحيث تتفاعل لخدمة المجتمع والاقتصاد فالمعرفة الكاملة المستمرة هي مشروع اجتماعي متكامل يبنى تدريجيا بمشاركة الجميع .

ثانيا : أهمية التحول من اقتصاد الموارد الى اقتصاد المعرفة :-

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى اقتصاد قائم على المعرفة فالاقتصاديون الكلاسيكيون قبل قرنين من الزمان

عرفوا عوامل الإنتاج بأنها العمالة وراس المال ، وألان بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل راس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة .
كما ان التطور التقني حول الكثير من الجهد اللازم لزيادة الثروة من الجهد الجسماني الى الجهد العلمي والمعرفي وهناك الكثير من أهمية وكيفية التحول من الاقتصاد المعتمد على الموارد الاقتصادية غير المتجدد إلى الاقتصاد المعتمد على تنمية المعارف بأنواعها .

فالتكنولوجيا أصبحت أكثر مما مضى عاملا في الإنتاج والإنتاجية وفي توفر فرص العمل الحقيقية وفي تنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي وقبل التوغل في الموضوع كان علينا توضيح بعض المفاهيم الواردة للتكنولوجيا من قبل عدة باحثين منها :-

الباحث الهندي (ايتمارايم) قال: إن التكنولوجيا هي معرفة الوسيلة والعلم معرفة العلة فالعلم ينتج المعرفة إما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة .

وفي تعريف آخر على أنها التطبيق العملي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة وهناك من عرفها بانها عبارة عن مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة والأدوات والوسائل التي يستخدمها الإنسان في اداء عمل ما لإشباع حاجته المادية .

ويشير موضوع التعلم والتكنولوجيا (Technology & Learning) اهتماما متزايدا ومتعاظما لدى مختلف الأوساط لا سيما في ظروف التنمية الاقتصادية بعدها القوى المحركة للتقدم الاقتصادي والتطور الحضاري في خضم التطورات العلمية والتكنولوجية .

إن ضرورة الاهتمام في هذا المجال له كل المبررات لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار نتائج الأبحاث والدراسات العلمية التي أجريت على معرفة التأثير

العلمي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي ومساهمة التقدم التكنولوجي في زيادة العمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد ان التقدم التكنولوجي يساهم بنسبة تتراوح ما بين (٨٠%-٩٠%) في زيادة إنتاجية العمل .

ان التحول نحو اقتصاد المعرفة لا يعني التحول الكامل من استغلال الموارد الخام التي تهبها الطبيعة ولا التحول نحو الاقتصاد التقليدي اذ تبقى الموجودات المادية هامة ولكن الأهم فيها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية فالنشاطات الاقتصادية في العالم أصبحت تعتمد وبصورة تصاعدية على المهام المتوفرة في الموارد البشرية على حساب الموارد الاقتصادية غير البشرية كما ان هذه الموارد أصبحت أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية .

كما إن المعادلة الاقتصادية التقليدية التي تحول الأرض والمال والعمالة إلى ثروة تصبح غير فعالة لان التنافس العالمي في مجالات مثل الاستثمار أصبح يعتمد أكثر على المهارة لإنتاج اكبر ما يمكن من راس المال المتاح .

فالمعرفة أصبحت تمثل آليات الاقتصاد في النمو وخلق الوظائف اذ كشفت دراسة في عام ١٩٩٥ بخصوص ((تأثير منتج برامجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي)). إن كل وظيفة في مايكروسوفت قد خلقت ٦,٧ فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن (Washington State) بينما خلقت كل وظيفة في شركة بوينغ ٣,٨ فرصة ، هذا وقد أصبح جيل الثروة مرتبطا بالقدرة على إضافة قيمة لاستخدام منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . كما إن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية

تعتمد بشكل متزايد على المهارات والمعرفة والابتكار وروح المبادرة فضلا عن شبكات المعلومات الوطنية والدولية .

وتبقى المعرفة من أهم عوامل الانتقال من الفقر الى الغنى ومن الحالة النامية الى الحديثة والمتطورة . والمعروف عالميا إن المعرفة تولد المعرفة والجهل يسبب الجهل ولا شك ان الاقتصاديات القادرة على المواجهة والتحدي للمنافسة هي الاقتصاديات التي عرفت كيف تتحكم في المعرفة .

وتؤكد نظرية النمو الحديثة (New Growth Theory)ان النمو الاقتصادي ناشي عن العوائد المتزايدة (Increasing returns)المرتبطة بالمعرفة الحديثة . وان الاستثمار في مجال البحث والتطوير الإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية وهذا ما سيتم توضيحه في الفقرة اللاحقة .

ثالثاً :- نظرية النمو الحديثة (The now Growth Theory)

كتب الاقتصادي البريطاني كولن كلارك (c.clark)تعتبر الاستثمارات في راس المال الشرط الضروري للنمو الاقتصادي ولكنها في الوقت نفسه ليست العامل الموجه والمحدد للنمو وأصبح بالإمكان القول ان العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لاتحمل في طياتها طابعا ماديا (Physical)مثل الموارد الطبيعية وراس المال فحسب بل تحمل طابعا بشريا[٥] .

وعليه يكون توسيع مفهوم راس المال من المنتوجات الى شمول راس المال البشري باشكاله التعليم والخبرة والصحة – كما العديد من الاقتصاديين في

الدراسات الحديثة منهم بول رومر (Pual Romer)[٦] والاقتصادي روبرت ليوكاس (Robert lucas ١٩٨٨)[٧] اذ اشاروا الى اهمية تراكم راس المال المتضمن للتطورات التكنولوجية (المعرفة) ودوره في زيادة عائد الإنتاج وهذا ما يدعو الى فهم محددات النمو المستند الى تطور الاستثمار في راس المال البشري والتطورات التكنولوجية .

يمكن القول ان حالة عدم الرضا (Dissatisaction)بنظرية النمو الكلاسيكية الحديثة بدأت بالظهور في منتصف الثمانينات عندما أحياها كل من رومر (Romer) وروبرت (Robert)في مقالات مؤثرة سجلت بداية ولادة نظرية حديثة للنمو هدفها الأساسي إعادة النمو بعيدا المدى الى نطاق التحليل الاقتصادي مفسرا اياه ضمن نطاق النموذج ولهذا السبب غالبا ما يطلق على هذه النظرية بنظرية النمو الداخلي او الذاتي (Endogenous). وقد تحقق هذا الهدف في التنظير في وقت مبكر إذ إن العوائد على الاستثمار فيما يتعلق بفئة واسعة من النشاطات أللاستثمارية كاكتساب المعرفة وراس المال البشري ،لا تتناقص بالضرورة عندما يتطور الاقتصاد .

وحاولت المرحلة الثانية من التنظير في بداية التسعينات إعادة التركيز النيوكلاسيكي على التطورات التقنية لا سيما في مجال نشاطات البحث والتطوير (R&D) والاستثمار فيها وإدخال منتوجات جديدة اكثر قد تعطي ارباحا احتكارية [٨].

تعد نظرية النمو نظرية للاقتصاد(A view of economy)الذي يوحد (incorporates)نقطتين على قدر من الأهمية, الأولى تنظر إلى التقدم التكنولوجي (Technological progress) كنتاج للفعالية الاقتصادية

على حين تعاملت النظريات السابقة مع التقنية كمعطى (As given) أو نتاج قوي غير متعلقة بالسوق .

النقطة الثانية تعتمد نظرية النمو الحديثة بأنه على العكس من الأشياء المادية تتميز المعرفة (knowledge) والتكنولوجيا بعوائد متزايدة وهذه الزيادة في الفوائد تقود عملية النمو.

إن المسالة الجوهرية لنظرية النمو الحديثة هي إن المعرفة تقود النمو لان الأفكار يمكن أن تتجدد ويعاد استخدامها بامكاننا تجميعها دون تقيد والأفكار لا تخضع لما يسميه الاقتصاديون بالعوائد المتناقصة بل ان العوائد المتزايدة المقدمة تدفع بالنمو الاقتصادي كما تساعدنا هذه النظرية على فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على الموارد (Resource-Based Economy) إلى اقتصاد قائم على المعرفة (Knowledge –Based Economy) وتؤكد إن العمليات التي تخلق وتنشر المعرفة الجديدة حاسمة في تكوين نمو الأمم والمجتمعات[٩] .

لقد سعت أعمالٌ حديثة بخصوص نظرية النمو الداخلي, إن تقدّم التفسير للنمو في الأمد الطويل من خلال نظرية التقدم التكنولوجي الذي يتضمن خلق او اكتشاف أفكار جديدة تكون جزئيا متسمة بالتزاحم أو التنافس أو أن استهلاك شخص لها لا يؤثر على المقدار المتاح منها لأي شخص أخر غير تنافسي (Non-rival) ومن ثم فأنها تشكل الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة (Decreasing Returns)في الأمد الطويل وان النظرية هي الأكثر أهمية لفهم كيف إن العالم ككل بامكانه النمو في الأمد الطويل[١٠] .

إن دمج البحث والتطوير (Research & Development) والمنافسة غير التامة في إطار النمو بدا مع كتابات بول رومر (Romer) في أواخر

الثمانينات وتضمن مساهمات مهمة من جانب بارو وسالاي ١٩٩٥ وكروسمان عام ١٩٩٤. (Grossman and Heipman ١٩٩٤) (Barro and sala- Imartin).

وفي هذه النماذج ينجم التقدم التكنولوجي عن النشاط الهادف للبحث والتطوير (R&D) وإذا لم يكن هناك ميل إلى استنفاذ أو انتهاء الأفكار فان معدلات النمو يمكن أن تظل موجبه في الأمد الطويل . في هذا الإطار يعتمد معدل النمو في الأمد الطويل على السياسات الحكومية كفرض لضرائب والإنفاق والحفاظ على القانون والنظام وتوفير خدمات البنى التحتية وحماية حقوق الملكية الفكرية والتنظيم الإجرائي للتجارة الدولية والأسواق وجوانب أخرى للاقتصاد .

ويرى (P.Romer) ان الفكرة الأساسية خلف نظرية النمو الحديثة هي العوائد المتزايدة سبب المعرفة الجديدة أو التكنلوجيا إما كورتزمان (Kurtzman) يرى إن العالم المادي يتسم بالعوائد المتناقصة وهي نتيجة الندرة في الأشياء المادية وان أهم الاختلافات بين الحاجات والأفكار هي إن الأفكار لم تكن نادرة وان عملية الاكتشاف في مجال الأفكار لا تعاني من العوائد المتناقصة [١١] .

إن الافتراض القائل ان قوى خارج الاقتصاد تحدد التقنية و هو السبب وراء الإشارة الى نموذج سولو (Solow) على انه نموذج خارجي للنمو(exogenous) وقد أصبح هذا النموذج أساسا للتحليل الاقتصادي للنمو exogenous وقد أظهرت الدراسات المستخدمة لهذا النموذج ان معظم نمو الاقتصاد يعود إلى الزيادات في راس المال والعمل واتفاقا مع

نموذج سولو افترضت إن ما لايمكن تفسيره من خلال هذه العوامل يمثل بواقي (Residuals)الذي يعزى للتحسينات التي تمت في مجال التقنية.

وفي هذا المجال تتحدى نظرية النمو الحديثة النظرية الكلاسيكية في جوانب عدة مهمة إذ أن النماذج التي طورها سولو وأمثاله لم تحاول تفسير سبب تحسن التقنية بمرور الوقت وان الإشارة إلى إن التقنية قد حدثت لتوها أو مجرد حدث (Just Happened) أدت إلى الاهتمام بتراكم راس المال وتحسين القوى العاملة كمصادر للنمو وكما يقول رومر(Romer) نحن نعلم الان بان المقترح الكلاسيكي القائل بإمكانية أن نصبح اثرياء من خلال تراكم أكثر عدد من قطع راس المال المادي كالرافعات الشوكية هو ببساطة (خاطيء) وان السبب الأساسي هو إن أي نوع من راس المال المادي خاضع في النهاية للعوائد المتناقصة إذ لا يمكن للاقتصاديات النمو بإضافة النوع نفسه من راس المال أكثر فأكثر .

إن الجزء الأساس في نظرية النمو الحديثة تتركز على الدور الذي تلعبه المعرفة فيجعل النمو ممكنا والمعرفة بالمفهوم الواسع تتضمن كل شيء نعرفه عن العالم وهناك جانب خاص من المعرفة يجعلها مهمة بالنسبة للنمو فالمعرفة خاضعة للعوائد المتزايدة كونها بضائع غير تنافسية (Non-rival goods) وهذه البضائع غير التنافسية تختلف عن تلك الموجودة في معظم الأدبيات الاقتصادية *[1] .

---

* لقد أكدت التطورات الأخيرة على علاقة العوائد المتزايدة بعالم الأعمال فبرنامج الكمبيوتر وشبكة المعلومات (software & Internet)كونها ابتكارات حديثة نسبيا لها تكاليف أولية ثابتة عالية جدا ولكن تمتاز بتكاليف واطئة جدا في خدمة أي مستخدم إضافي, فلربما كلفت النسخة الأولى من البرنامج ملايين الدولارات في حين كلفت كل

إن إمكانية أنماء الاقتصاد بزيادة المعرفة بدلا من زيادة عوامل الإنتاج التقليدية العمل وراس المال يخلق فرصا للنمو غير المحدد نسبيا وتقدم نظرية النمو الحديث والعوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الكثير من المضامين لسياسة النمو الاقتصادي إذ تؤكد هذه النظرية على أهمية الاستثمار في خلق معرفة جديدة (new knowledge) لإدامة النمو والاهتمام بجميع العوامل التي توفر حوافز لخلق المعرفة كالبحث والتطوير, النظام التعليمي , التوقعات الاقتصادية الكلية, والانفتاح على التجارة .

عموما فان نظرية النمو الحديثة تتضمن اكتشاف أفكار وطرق جديدة للإنتاج في توفير تفسيرات ممكنة للنمو في الأمد الطويل. و بالرغم من ذلك فان العمل التجريبي الحديث عبر البلدان بخصوص النمو يلقي اهتماماً أكبر من النموذج النيوكلاسيكي القديم عندما جرى توسيعه ليشمل سياسات الحكومة وراس المال البشري وانتشار التكنولوجيا,كما إنها قدمت قاعدة منطقية جديدة على الدور المهم الذي تضطلع به الإصلاحيات الخاصة بالإدارة الموجهة نحو التصدير في تحديد النمو الطويل المدى(Long –term growth).

نسخة إضافية أخرى بنسات (Pennies)فقط,إن التحليل الاقتصادي الجزئي لإنتاج الأفكار أو الابتكارات واضحا,وبسبب كون تلك الابتكارات غير تنافسية فان الكلفة الحدية (Marginal Cost)للإنتاج فيها تقترب من الصفر .

الخاتمة

إن الوسيلة الأكثر نفعا وتأثيرا لمواجهة التغيرات التي تحصل كل يوم في مختلف المجالات هي المعرفة,فالمعرفة هي مفتاح النجاح ولا تتحقق طموحاتنا إلا بالاستثمار فيها والتعامل معها فالاستثمار في ميادين البحث العلمي والتكنولوجي ضرورة لاغنى عنها في ظل الاقتصاد المعولم,فينبغي مضاعفة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجي .

وتساعد نظرية النمو الحديثة في فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة فهي تؤكد إن العمليات التي تخلق وتنشر المعرفة الجديدة حاسمة في تكوين نمو الأمم والمجتمعات كما تخاطب هذه النظرية المسائل الأساسية المتعلقة بأسباب نمو الاقتصاديات, والسبب الذي يقف وراء غنى العالم في الوقت الحاضر مقارنة بالقرن الماضي وما هي أسباب نمو الأمم أكثر من غيرها . فالمسالة الجوهرية لنظرية النمو هي إن المعرفة تقود النمو كونها لا تخضع كما يسميه الاقتصاديون للعوائد المتناقصة, بل إن العوائد المتزايدة تدفع بالنمو الاقتصادي .

إن من اولويات الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربي الاهتمام بالمعارف المتطورة فمن الواضح إن المجتمعات العربية لم تدخل بعد اقتصاد المعرفة والمشكلة الأساسية تكمن في عدم انتشار المعرفة في كل طبقات المجتمع .

كما إن ثقافة التغير والتأقلم مع تطورات المعرفة لم تصل إلينا بعد إذ يمكن الوصول إلى اقتصاد معرفة حقيقي إلا بتهيئة المستلزمات الأساسية المساعدة على ربط التقدم العلمي والتكنولوجي بالتعلم وتطوير البنية التكنولوجية للاقتصاد وتعاون جميع جوانب المجتمعات المعنية .

ملخص البحث

إن الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على خلق المعرفة الجديدة ، ودورها في عملية النمو ، وأهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة والكيفية التي تعمل بها في قيادة النمو الاقتصادي وآلياته من خلال أحدث نظريات النمو الاقتصادي في هذا المجال .

اذ تؤكد نظرية النمو الحديثة إن النمو الاقتصادي ناشئ عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الجديدة . وان إمكانية إنماء الاقتصاد بزيادة المعرفة بدلاً من زيادة العمل ورأس المال يخلق فرصاً للنمو غير المحدود نسبياً .

ABSTRACT

The Purpose of this Paper is to provide non-technical Summary of the newer theories of economic development. The common focus is the role of new knowledge creation , and the way it plays on in driving economic growth ,Its mechanics and the critical roles of culture and institutions.

New Growth theory emphasizes that economic growth results from the Increasing returns associated with new knowledge, the ability to grow the economy by increasing knowledge rather than labor or capital creates opportunities for nearly boundless growth .

المراجع والهوامش :

١. برنوطي ، د.سعاد نائف ، الأعمال / الخصائص والوظائف الإدارية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٠ ، ص ٢٤٧ .

٢. نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

٣.Joseph Coright , "New Growth Theory , Technelogy and Learning"
Review of Economic Development . No. ٤. ٢٠٠١ . p.١-٩ .

٤.د.لويس حبقية ، (هل اعتمدنا اقتصاد المعرفة) ؟ (www.Louishobeika com) .

٥.ايرنيام ، اساد تشايا ، الكينزية الحديثة ، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد ، ترجمة عارف دليله ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٩ .

١. Romer, P., "Increasing Returns and Long-Run Growth". Journal of Political Economy: ٩٤ (٥) : ١٩٨٨ . pp. ١٠٠٢-١٠٣٨ .

Romer, P., "Endogenous Technological change" Journal of politial Economy: (٩٨) (٥): ١٩٩٠ pp. ٧١-١٠٢ .

٧.Lucas, R., "On the Mechanics of Economic Development " Journal

of Monetary Economics , ٢٢ : ١٩٨٨ , pp. ٣-٤٢ .

٨.Jones . charlesland, John C.Williams, " Measuring The Social Return to R&D Duartery" Journal of Econmics , November , ١١٣. ١٩٩٨.

pp١١١٩-١١٣٥ .

٩.Joseph Cortright .op . cit . pp ١-٩ .

١٠.روبرت باور " محددات النمو الاقتصادي : دراسة تجريبية عبر البلدان" ، ترجمة نادر إدريس التل ، دار الكتاب الحديث للنشر ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٣-٥ .

١١. Kartzman, J., An Interview with paul M. Romer, " Strategy & Business Booz", Ailen & Hamilton (first Quarter . ١٩٩٧)p١-١١.

١٢. Fagerberg, J., "Technology and Intenational Differences in Growth Rates ": Journal of Economic Literature, ٣٢: ١١٤٧ .١٩٩٤.

١٣. Romer, P., " Increasing Returns and Long - Run Growth".

Op . cit. P١٠٢٣ .